

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: ارتفاع مساحات الأبنية المرخصة في المملكة بنسبة 26.2% خلال النصف الأول من عام 2025

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة، حيث بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال النصف الأول من عام 2025 ما مساحته 4.77 مليون م²، مقارنة مع 3.78 مليون م² لنفس الفترة من عام 2024، بارتفاع نسبته 26.2%.
كما بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 11,700 رخصة خلال النصف الأول من عام 2025، مقارنة مع 10,197 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2024، بنسبة نمو بلغت 14.7%.

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة الشهرية

(بالألف متر مربع)

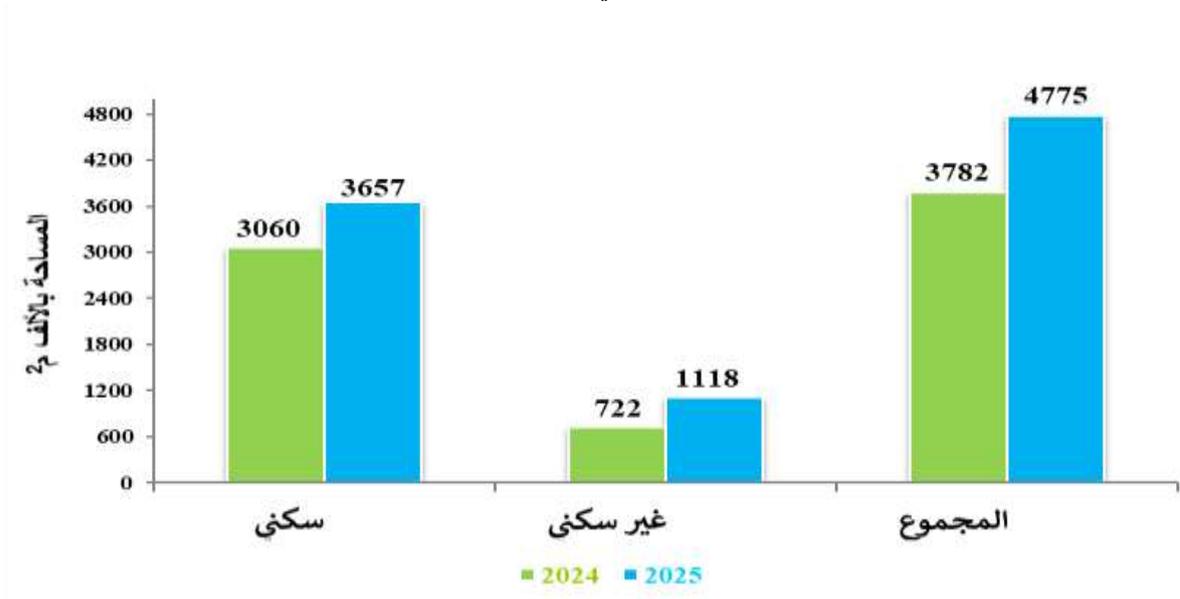


وعلى صعيد أغراض الترخيص، اشار مسح دائرة الإحصاءات العامة ان المساحات المرخصة للأغراض السكنية بلغت 3.66 مليون م²، مقارنة مع 3.06 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2024، بارتفاع نسبته 19.6%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية نحو 1.11 مليون م²، مقارنة مع نحو 722 الف م² خلال نفس الفترة من عام 2024، بارتفاع نسبته 53.7%.

وعليه فقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 76.7% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، و 23.3% للأغراض غير السكنية .

الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال النصف الأول

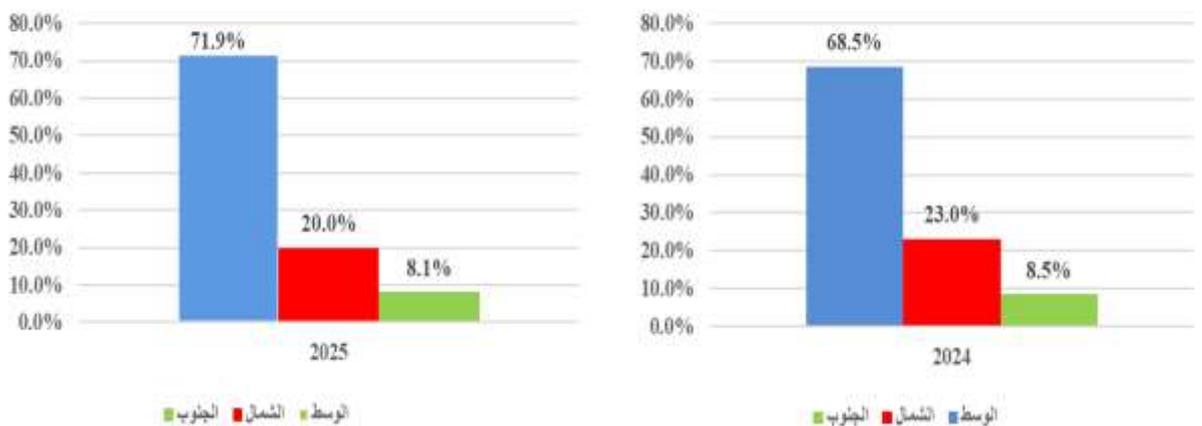
من عامي 2024 و2025



وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 71.9% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة، بارتفاع نسبته 4.9%، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 20%، بانخفاض نسبته (13%)، وإقليم الجنوب ما نسبته 8.1%، بانخفاض نسبته (4.7%).

الشكل (3): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم خلال النصف الأول

من عامي 2024 و2025



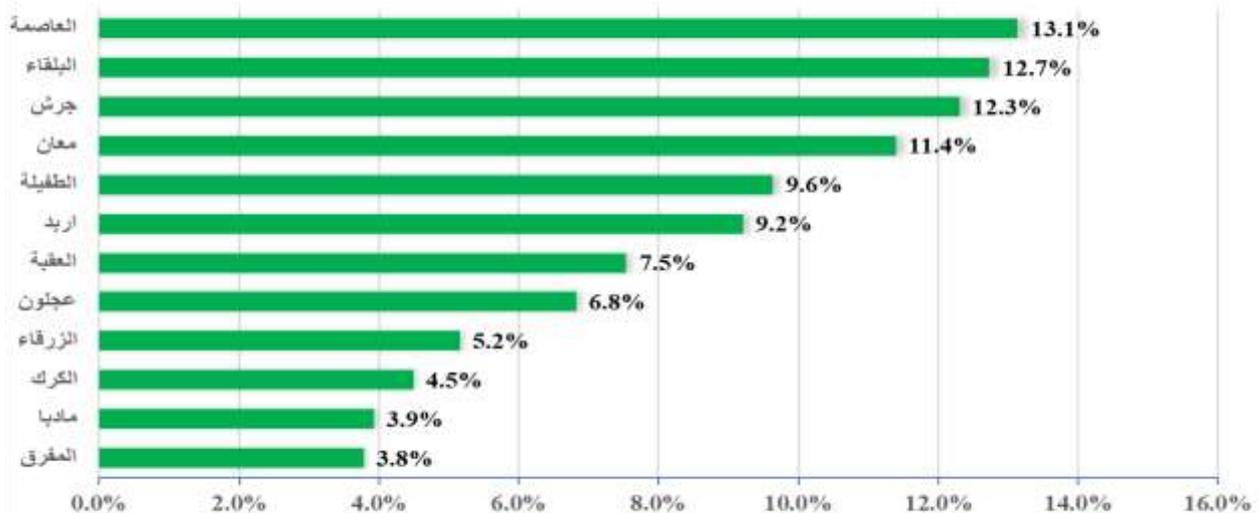
أما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للأغراض السكنية حسب عدد السكان في المحافظات، فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة إذ بلغت 13.1%، وبمساحة مقدارها 0.413 م² لكل فرد، فيما سجلت محافظة

المفرق أقل نسبة من التوزيع النسبي لحصة الفرد للمساحات السكنية الجديدة المرخصة، حيث بلغت 3.8%، وبمساحة مقدارها 0.119 م² لكل فرد في فترة النصف الأول من عام 2025.

جدول (1): حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية خلال النصف الأول من عام 2025 حسب المحافظة

| المحافظة | عدد السكان | المساحة المرخصة للسكن م ² | نصيب الفرد الواحد من المساحة المرخصة م ² في الشهر | التوزيع النسبي لحصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة |
|----------|------------|--------------------------------------|--------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
| العاصمة | 4,920,100 | 2,030,355 | 0.413 | 13.1% |
| البلقاء | 603,700 | 241,347 | 0.400 | 12.7% |
| جرش | 291,000 | 111,981 | 0.385 | 12.3% |
| معان | 194,500 | 69,339 | 0.356 | 11.4% |
| الطفيلة | 118,200 | 35,777 | 0.303 | 9.6% |
| اريد | 2,173,200 | 628,400 | 0.289 | 9.2% |
| العقبة | 245,200 | 58,057 | 0.237 | 7.5% |
| عجلون | 216,200 | 46,322 | 0.214 | 6.8% |
| الزرقاء | 1,675,700 | 271,408 | 0.162 | 5.2% |
| الكرك | 388,700 | 54,809 | 0.141 | 4.5% |
| مادبا | 232,300 | 28,653 | 0.123 | 3.9% |
| المفرق | 675,200 | 80,303 | 0.119 | 3.8% |
| المجموع | 11,734,00 | 3,656,751 | 0.312 | 100% |

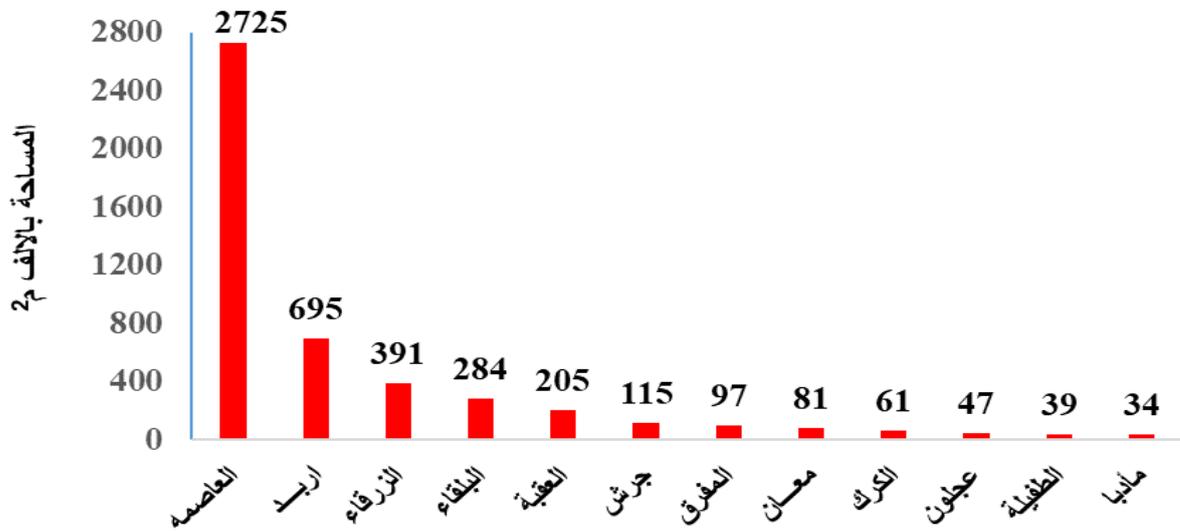
الشكل (4): التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الابنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظة خلال النصف الأول من عامي 2024 و 2025



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 63.5% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال النصف الأول من عام 2025، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 36.5%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 3.03 مليون م²، مقابل نحو 2.5 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2024، بارتفاع نسبته 21.2%.

الشكل (5): مساحة الأبنية المرخصة حسب المحافظة خلال النصف الأول من عام 2025 (بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

إن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها.

للاستفسار يرجى الاتصال مع دائرة الإحصاءات العامة / رئيس قسم الإنشاءات / اشرف الحجاج
هاتف (1327- 5300700) / ashraf@dos.gov.jo